

التدخل الخارجي في القانون الدولي واثره على الامن والسلم الدوليين (العراق نموذجاً)

د. منال فنجان

٢٠٢١ م

بغداد

١٤٤٢ هـ

المقدمة

المبحث الاول/ التدخل الخارجي تعريفه وانواعه

المطلب الاول/ تعريف التدخل الخارجي

المطلب الثاني/ انواع التدخل الخارجي

المبحث الثاني/ نماذج التدخل الخارجي وحالاته

المطلب الاول/ نماذج التدخل الخارجي

المطلب الثاني/ العراق والتدخل الخارجي

الخاتمة

الملخص

يعد موضوع البحث من المواضيع ذات الأهمية القانونية الدولية الملحة وذلك لاعتبارات عدة: منها ان مفهوم التدخل الخارجي موضوع واسع ومتداخل من حيث المجالات والاطر التي تحكمه، فهو وان كان موضوع قانوني، الا ان فيه جنبه سياسية وله أبعاد سياسية دولية وأثار اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها.

ومن ناحية أخرى ان التكييف القانوني للتدخل الخارجي اخذ صوراً عدة، فاحيانا يعتبر محرماً باعتباره ماساً بالسيادة الداخلية للدول التي رعتها واحترمتها الاتفاقيات والمواثيق الدولية ومنها ميثاق الأمم المتحدة، وأحياناً أخرى يكون مبرراً، بل ومشجعاً عليه استناداً لفكرة التدخل لاغراض انسانية كما أشار لذلك أيضاً ميثاق الأمم المتحدة والذي تم التوسعة في تفسيره لتدخل ضمن مظلمته المرجعية انواع أخرى من التدخل لأسباب تتعلق بنشر الديمقراطية او للدفاع عن حقوق الإنسان. كما أن موضوع البحث يعد من المواضيع الجديدة والمتجددة في نفس الوقت، نظراً لطابعها الواقعي وان كان لا يخلو من اساس نظري، الا ان التعامل الدولي وما يفرزه الواقع من حالات حقيقية، يجعل الموضوع قابل للبحث القانوني بشكل متكرر ولكن بقراءات وتحليل ونتائج مختلفة عن سابقتها، ومن هنا كان الدافع لبحث هذا الموضوع مع اخذ مثال تطبيقي يتعلق بالعراق لتحليل مجريات الأمور بعد الوقوف على أسبابها واسانيدها القانونية والشرعية في القانون الدولي وتحليل معطياتها وتقييم نتائجها بشكل يؤطر قانونياً واقع التدخل الخارجي على العراق وتكييف هذا الأمر وحفظ ضمانات العراق القانونية في استحصال حقوقه او جبر الضرر الذي وقع عليه، من خلال الوقوف على تعريف التدخل الخارجي والاراء الفقهية التي عرفته، وبيان انواعه واسبابه ومن ثم تناول المثال الواقعي المتعلق بالعراق وتحديد أسبابه وأثاره ومعطياته واليات معالجة تلك الآثار.

Abstract

The change that occurred in the concept of national sovereignty and non-interference in internal affairs, which was imposed by the reality of the international organization and its data that resulted from wars and the hegemony of the victorious countries after World War II

Where intervention became legitimate and acceptable titles in international dealings with the conferment of international legitimacy on it and with an international cover, pushed by the major countries under the titles of power and interest, and after the end of the Cold War with the collapse of the former Soviet Union, changes in the international reality erupted in agreement with the unipolar policy

Where external interference has become acceptable and internationally legislated under various names, including for humanitarian reasons or for spreading democracy and defending human rights, all of which are loose and expandable terms of interpretation. On international peace and security or disturb the security of the region

المقدمة

بعد ان كانت السيادة من المفاهيم الجامدة والتي بدأت من تدرجها المطلق لتصل الى الشكل الصارم مع مساحة مرونة بسيطة، لتصل الى مرحلة السيادة النسبية التي تتأثر سلبياً وإيجابياً مع المتغيرات الدولية والتي بدورها تكون محكومة بعناصر القوة التي تملكها الدولة والمصلحة التي تربطها مع المحيط الاقليمي والدولي.

بعد انتهاء الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفيتي ١٩٩٠، بدأت معادلة سياسية دولية جديدة تتسم بسياسة القطب الاوحد الذي يحكم ويسير المتغيرات الدولية، حيث بدأ مبدأ التدخل يتحول من مرفوض ابتداءً ومقبول استثناءً وبحالات ضيقة جداً، ليصبح مبدأ التدخل مفهوماً نسبياً ويتمتع بالشرعية الدولية وبغطاء اممي وبحالات عدة، منها التدخل لشؤون انسانية او لنشر الديمقراطية او الدفاع عن حقوق الانسان، وهذه مفردات فضفاضة ومرنة قابلة للتوسعة في التفسير، بحسب القوة والمصلحة، وهذا بدوره خلف حالات عدة للتدخل سواء كان عسكرياً او اقتصادياً او سياسياً او امنياً او اعلامياً، بالشكل الذي رتب اثار ونتائج لايمكن انكارها والتغاضي عنها، لحجمها وقدرتها على احداث واقعا مغايراً دولياً على كل المستويات الامنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، خاصة على الدولة المستهدفة وشعبها ومصالحها المترابطة والذي لا ينفك يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر بالامن والسلم الدوليين والامن الاقليمي للمنطقة

اهمية البحث :

تتجلى اهمية الموضوع في انه من المواضيع التطبيقية بالإضافة إلى أساسه وبعده النظري وهذا يجعله قابلاً للدراسة والتحليل بشكل متجدد غير متكرر من حيث تحليله وتكييفه ومعالجة اثاره التي تتميز بالتسعة وبالخطورة نتيجة تلك السعة على كل المستويات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، فقد حاولت تسليط الضوء على تلك الاثار بكل المستويات لتقييم جدية وجدوى التدخل وهل ادى الاغراض المرسومة له ام لا؟

اشكالية البحث:

بالرغم من ان ميثاق الأمم المتحدة نص على مبدأ احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعد كل تصرف بخلاف ذلك هو عمل مجرم ومخالف للقانون الدولي باتفاقياته وموثيقه المنظمة للعلاقات الدولية بين الأطراف،

الان التدخل الخارجي لازال يعتبر مهدد للسلم والامن الدوليين وأثبت الواقع القانوني الدولي عدم كفايه في منع هذا الموضوع،

بل المشكلة الأكثر خطورة هي ان الأمم المتحدة خففت من مبدأ السيادة للدول واقرت مبدأ التدخل الخارجي تحت مسمى التدخل لاغراض انسانية، ونتيجة عدم وضع ضوابط وقرائن تحدد هذا المفهوم بالمطلق، تم التوسعة في تفسير هذا المبدأ ليشمل عن اثنين أخرى كذريعك للتدخل وبالامكان إدخال مفردات أخرى في المستقبل، وهذا يعد خرقاً لاهم مقاصد الأمم المتحدة في نشأتها لتحقيق السلم والامن الدوليين.

منهجية البحث :

اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي والاستقرائي في البحث، حيث نستند على المواد والمواثيق المرعية، مع تحليلها واقعياً مع امثلتها ونماذجها على ارض الواقع، ومحاولة استقراء ما يمكن ان نتجه اليه الامور.

خطة البحث:

لغرض تغطية الموضوع بشكل متسلسل وواضح للقارئ الكريم ارتأينا تقسيم خطة البحث وفق التقسيم الآتي :

المبحث الأول/ التدخل الخارجي تعريفه وأنواعه
المطلب الأول /تعريف التدخل الخارجي
المطلب الثاني / أنواع التدخل الخارجي
المبحث الثاني/ نماذج التدخل الخارجي وحالاته (حالة العراق)
المطلب الأول /نماذج التدخل الخارجي
المطلب الثاني /العراق والتدخل الخارجي

المبحث الأول

التدخل الخارجي تعريفه وانواعه

تأثرت كثيراً فكرة السيادة بالمتغيرات الدولية سواء السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية او التنظيمية القانونية، فتدرجت من حالات السيادة المطلقة واحترامها بشكل لايسمح بالتدخل بالشؤون الداخلية، الى السيادة النسبية بمختلف انماطها وانواعها، حيث دخلت مفاهيم جديدة خففت من هذا المبدأ حتى اصبح مائعاً ومرناً يركب حيث مالت كفة القوة والمصلحة، حيث تم ادخال قضايا وشؤون تحت الاهتمام الدولي المشترك، في وقت كانت من صميم الاختصاص الداخلي، احتراماً للسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وهذا ما سنتاوله بهذا

المبحث وفق التقسيم الاتي:

المطلب الاول/ تعريف التدخل الخارجي.

المطلب الثاني/ انواع التدخل الخارجي.

المطلب الأول

تعريف التدخل الخارجي

تعددت التعريفات لمفهوم التدخل نظراً لاختلاف الأطر الفكرية والاتجاهات السياسية والفلسفية لهذا الموضوع.

ومنها:

أولاً: الاتجاه الواسع

الذي وسع من مفهوم التدخل الخارجي والتي تبدأ من معنى الوساطة بين دولتين متنازعتين من طرف ثالث كما قال بذلك (تافل)، وان الكثير من الفقهاء المعاصرين الذين اشاروا الى ان التدخل لا يشمل التدخل العسكري فقط، بل ويشمل كل فعل يؤثر في شخصية الدولة وسيادتها واستقلالها، سواء كانت قائمة على استخدام القوة او التهديد بها، سياسية واقتصادية او حتى لو كانت على شكل دعاية هدامة. او ان تكون مساعدة مبطنة بتدخل غير ظاهر.⁽¹⁾

وبناءً على هذا الاتجاه فان تعريف التدخل يشمل كل انماط سلوك السياسة الخارجية، بل ان اتخاذ دولة لموقف تجاه صراع ما قد يوصف بانه تدخل، ومن محددات هذا السلوك، محدودية فترة التدخل، وقيام الدول المتفوقة به، او منظمات دولية تتجاوز حدود صلاحياتها وتحاول فرض ارادتها على دول ضعيفة بدوافع عدة سياسية، حقوقية، اقتصادية او اجتماعية وانسانية.

ووفق التعريف اعلاه فان للتدخل سمات اربعة اساسية هي⁽²⁾ (ان التدخل يجب ان يكون محسوب، له اغراض محدودة، له طبيعة دولية، ويشمل مجالات وخيارات متنوعة تبدأ من المساعدات الاقتصادية والعمل العسكري الى الصعوبات الاقتصادية والعمل العسكري او التخريبية مثل الجاسوسية).

لذلك بناء على توجه الفقهاء في توسيع مفهوم التدخل الخارجي، فانه بالإمكان تعريفه على (انه اي فعل يكون لفاعل دولي يتم بمقتضاه التأثير على شؤون الاخر)⁽³⁾ نلاحظ ان مؤيدي هذا الاتجاه وسعوا في اعتبار الافعال التي تعد تدخلاً، واننا لا ننكر قيمة توسيع نطاق التدخل بالشكل الذي يعد ضماناً لاستقلال الدول واحترام سيادتها وعدم التدخل في شؤونها، الا ان هذا التوجه غالى في وصف الافعال بانها تدخل لان قيام العلاقات الدولية شيء مهم لديمومة الدولة ونموها.⁽⁴⁾

ثانياً/ الاتجاه الضيق

نظراً للانتقاد الذي تعرض له مفكري الاتجاه الاول، تبني بعض المفكرين اتجاه محدود ومقيد ومضيق للأعمال التي يمكن عدها تدخلاً خارجياً غير مقبول، وقد تأثروا بذلك براء الفقيه جروشويس الذي يقصر معنى التدخل على السلوك المتسم بالعنف، اي المسلح، ومؤيدي هذا الاتجاه⁽⁵⁾ ينطلقون من ارتباط التدخل بالاستقلال ويرون ان الاستقلال لا يتأثر الا بالتدخل القسري المتمثل بالقوة العسكرية، لأنه

10 ايف ما سينغهام، التدخل العسكري لاغراض انسانية هل تعزز عقيدة مسؤولية الحماية: مشروعية استخدام القوة لاغراض انسانية، المجلة الدولية للصليب الاحمر، المجلد 91 العدد 876، كانون الاول، 2009، ص 83

10 Michael ggnatieff what ever happened to responsibility to protect? National post 10 December 2008.

30 عماد جاد، التدخل الدولي بين الاعتبارات الانسانية والابعاد السياسية، القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الاهرام، 2000، ص 145-146.

40 محمد يعقوب عبد الرحمن، التدخل الانساني في العلاقات الدولية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 1، 2004، ص 112.

50 مركز الجزيرة للدراسات، التدخل العسكري الانساني فترة ما بعد الحرب الباردة، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط 2، 2001، ص 34.

يتسم بعدم المشروعية لتهديده استقلال الدولة المستهدفة وسيادتها الإقليمية، الا ان كان بناءً على رغبة واردة الدولة المستهدفة.

ركز مناصروا هذا الجانب على استخدام القوة العسكرية في تحديد التدخل الخارجي المرفوض، الا ان الاستقلال يحمل معاني كثيرة عميقة ومعقدة بحيث يتأثر بافعال اخرى غير عسكرية، بل احياناً يكون بشكل اشد ولاسيما اذا كان السلوك الخارجي يؤثر على ذائقة المواطن ورفاهيته او سد احتياجاته في العملية السياسية ونظام الحكم في بلده^(٦). حيث عرفه فريدريك بيترسون بالتدخل العسكري، وكذلك (نيل مازبسون) عرفه في استخدام الاجبار بصورة منظمة من قبل فاعل دولي على دولة، لأحداث تغيير او لمنع تغيير في النظام السياسي لهذه الدولة.^(٧)

الا ان الدافع الدولي يشير الى ان هناك الافعال غير العسكرية مثل الاقتصادية والسياسية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في حياة بعض الدول وشعوبها.^(٨)

ثالثاً/ الاتجاه الرافض للتدخل

يرى مؤيدوا هذا الاتجاه ان التدخل مفهوم واسع وعميق ومختلف الصور والحالات، بالشكل الذي يعتمد فيه وضع تعريف واحد محدد يعطي بشكل شامل ومحيط بالظاهرة، وانما يتم التعامل مع السلوك بانه تدخل عندما يكون واقع حال واثر بشكل مباشر على الدولة المستهدفة، بغض النظر عن نوع السلوك سواء كان عسكري او غير عسكري، كأن يكون اقتصادي او سياسي او اجتماعي او حتى ثقافي حيث قال (جيمسن فاوست) (نحن نتعرف عليه حينما نراه) (اي التدخل)^(٩) اما (ماك دوجال) فقد عرفه على انه (مجموعة من الظواهر التي عرفت بانها تدخل)، اما (والتس) فقد حدد ضمن نقاط اساسية لتعريف التدخل، منها:

(انه مفهوم قانوني يمكن تحديده، هناك علاقة وثيقة تربطه بسياد الدولة، وانه مفهوم مرفوض قانوناً وانه مفهوم واسع واستخدماته السياسي والعالمية عديدة).^(١٠) اما (هيرا كليز) فعنده ان السلوك التدخل الذي يؤدي لانفصال، له عدة سمات منها: (ان الدولة المتدخلة تهدف الى تقوية موقف الانفصاليين ويؤدي العمل التدخل الى تقوية الانفصاليين حتى لو كانت الدولة، وهذا بدوره يؤدي الى امكانية رسم معالم وطبيعة النظام السياسي للدولة المستهدفة بالشكل الذي يخدم رؤى وتوجهات الدولة المتدخلة).^(١١)

رابعاً/ الاتجاه التوفيقى

استناداً الى رأي مؤيدي هذا الاتجاه فانهم يرون ان التدخل يمكن ان يكون باي وسيلة كانت، اي بمعنى انه غير مقصور على التدخل العنيف او القهري او ما يطلق عليه (اوبنهايم) بالتدخل الدكتاتوري،

60 د. علي صادق ابو هيف، القانون الدولي العام، القاهرة، دار نشر والثقافة بالاسكندرية، ط٢، ١٩٤٨، ص ١٧٨.

70 ارنست ليههارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمه حنين زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد بيروت ط١، ٢٠٠٦، ص ٩٧.

80 بي. اس. دوما. الاقتصاد السياسي للحروب الاهلية، ترجمة عبد الاله النعيمي، دراسات عراقية بغداد، بيروت، اربيل، ط١، ٢٠٠٨، ص ٢٠٤.

90 د. احمد عبد الرزاق خليفة السعيدان، القانون والسيادة واعتبارات النفط (ومقارنه بالشريعة الاسلامية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٣، ٢٠٠٩، ص ٦٨.

100 د. ساسين عساف. الصهيونية والنزاعات الاهلية - النزاعات الاهلية العربية والعوامل الداخلية والخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ٢٠٠١، ص ١٧٠-١٤٧.

110 سهى سعيد محمد العزاوي العنف والارهاب، دراسة تحليلية في الطروحات العربية الاسلامية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص ٢٥٦.

وعليه فإن التدخل يمكن ان يكون عسكرياً او غير عسكري ويميل جانب من الففة الى استبدال فكرة التدخل القهري، بفكرة التدخل الارادي، وهو ما يعني توفر نية و ارادة التدخل لدى الدول المتدخلة.^(١٢) ومن خلال المقاربة والمقارنة بين اصحاب الاتجاهات الفكرية، بالإمكان القول ان استبعاد صور التدخل غير العسكري لدى اصحاب الاتجاه الثاني، لا يمكن التسليم به، كما ان اعتبار اي فعل او قول هو من قبيل التدخل، فهو كذلك غير مقبول لكونه يتعارض مع الواقع وحاجات المجتمع الدولي في توسيع علاقاته، ويبدو ان الفكر التوفيقى هو الاكثر واقعية حالياً^(١٣)، لان التدخل يمكن ان يكون باي وسيلة سواء كانت عسكرية وغير عسكرية طالما انها تؤدي الى احداث اثار على الدولة المستهدفة وعلى ارادتها بشكل مباشر وغير مباشر.^(١٤)

ولوضع تعريف للتدخل بالتوفيق مع الاتجاهات الفكرية المختلفة فقد ذهب البعض من الفقهاء لوضع تعريف اجرائى للتدخل وهو يعتمد على محددات او شروط التضييق، عند اصحاب الاتجاه الثاني وربط التعريف^(١٥) بأسباب واهداف التدخل وهي قد تكون اقتصادية واستراتيجية واسباب تتعلق بظروف الدولة المستهدفة الاجتماعية والثقافية، واسباب اخرى تتعلق بعلاقات القوة بين الدول المتداخلة والمستهدفة، والى اسباب متغيرة ترتبط بطبيعة النظام العالمى.^(١٦)

120) احمد والى حسين، توظيف فكرة الديمقراطية في الاستراتيجية الامريكية، اطروحة دكتوراه، عرض الاطروحة مجلة

قضايا سياسية العدد (٢١-٢٢)، بغداد، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين. ٢٠١١، ص ٢٤١

130) محمد يعقوب عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ١٣٤.

140) عبد الحميد الغانم الاستراتيجية الامنية الامريكية في العراق، بغداد، مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٨، ص ١٤٤.

150) عماد جاد، المصدر السابق، ص ٩٣.

160) احمد عبد الرزاق خليفة العيدان، المصدر السابق، ص ٧٣.

المطلب الثاني

انواع التدخل الخارجي

تناولت الدراسات القانونية الفقهية انواع التدخل، وان كانت ركزت بشكل اكبر على التدخل العسكري، الا ان التدخل العسكري يترافق احيانا، بل غالباً مع الجانب السياسي والاقتصادي لتحقيق اهداف معينة.^(١٧) وقد قسم الفقهاء التدخل الى ثلاثة انواع وهي:

اولاً: تدخل داخلي، يعني تدخل دولة في مسائل متنازع عليها في دولة اخرى وهي غالباً تتعلق بتغييرات دستورية.

ثانياً: تدخل عقابي: ويعني اتخاذ تدابير عقابية من قبل دولة ضد اخرى لاجبارها على مراعاة التزاماتها.

ثالثاً: تدخل خارجي: يعني تدخل دولة في علاقات الدولة الاخرى دون رضا من هذه الدول.

وقسم بعض الفقهاء المتأثرين بالفكر المضيق للتدخل، حيث بتعدد الاسباب تتعدد اغراض وانواع التدخل، وعلية يقسم انواع التدخل استناداً لهذه المدرسة — :-

١. التدخل المضاد/ وهي عملية يقصد بها المساعدة في تحرير دولة ما من متدخلين، ومن ثم فهو يعين الدولة الهدف على استعادتها لسيادتها واستقلالها.

٢. التدخل الاحتياطي/ وهي عملية توجيه سياسات دولة ما، تتصف باستبداديتها وسلطويتها، قد يرأسها متطرفون قد يعوقونها عن مسيرة الديمقراطية.

٣. التدخل لاعتبارات انسانية/ وهو نوع خاص من التدخل له اغراض انسانية ليست واضحة دائماً، وهذا التدخل يرتبط بمعظمه بحالات النزاع المسلح الداخلي.^(١٨)

وقد ركز جانب من الفقه على ضرورة وضع نموذج قانوني للتدخل الانساني، للحد من استخدام هذا المبدأ لاغراض سياسية لاسيما ان الواقع اثبت ان ما تعرض له المجتمع الدولي من انتهاكات تتعلق بحقوق الانسان والسلم الدولي افقد هذا المبدأ محتواه.

اما انواع التدخل استناداً الى متبني اراء فقهاء الاتجاه الموسع، فهي كالآتي: -

١. الدعاية والتجسس والتدخل غير المعلن، يعد التدخل غير المعلن اداة من ادوات السياسة الخارجية القائمة على الخداع والسرية وتشمل عمليات التلاعب بالانتخابات او الاحاطة بالحكومات او عمليات اغتيال او مساعدات مالية سرية لجهات معادية للدولة المستهدفة، وقد يستخدم هذا النوع من التدخل لدعم حلفاء، او عمل وقائي من اعمال سرية لدولة اخرى.^(١٩)

٢. التدخلات القولية والتصريحات او الحملات الدبلوماسية وهي صورة من صور الضغط السياسي.

٣. المساعدات الاقتصادية والعسكرية والتي قد تعني تحقيق هدف عسكري او لضمان التأثير على الدولة المتلقية للمساعدات فبرامج المساعدات، تعد وسيلة من وسائل التدخل.

٤. التدخل الاعلامي، ففي عصر تكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات استطاعت الدول التدخل بالشؤون الداخلية، عن طريق وكالات الانباء والدراما والسينما، والتي تستطيع تشكيل الوعي لدى الاطراف الاصغر قدرة والاقبل امكانيات.

¹⁷⁰ علي بكر، التيارات الاسلامية والتحالف الدولي، الموقف والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٩، مؤسسة الاهرام، القاهرة ٢٠١٥، ص ١٢٢.

¹⁸⁰ حسين ابو هنية، البناء الهيكلي لتنظيم الدولة الاسلامية مجموعة باحثين. تنظيم الدولة الاسلامية النشأة والتأثير والمستقبل، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، تشرين الثاني ٢٠١٤، ص ٣١.

¹⁹⁰ شاوي فقيه، امبراطورية الغرب الجديد، شؤون الاوسط، العدد ١٢٢، المجلد ١٦، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٢٣.

٥. التدخل العسكري، وهو على نوعين مباشر وغير مباشر. حيث المباشر يكون بالعمل القتالي العسكري بشكل منفرد او تحالفي، اما غير المباشر، فيتمثل بالمساعدات العسكرية وارسال الخبراء والمدربين، وهذه الصورة تعد من اهم صور التدخل، نظراً لتعدد اغراضها^(٢٠) ومنها:-
١. الردع: باقناع الخصم بات تكاليف ومخاطر التصرف الذي سيقدم عليه ستترب عليه عواقب وخيمة.
 ٢. الهجوم الوقائي: ويهدف الى وقف دولة او طرف من تطوير قدراتها العسكرية، او ضرب تلك القدرات ان كانت قائمة.
 ٣. الاجبار: وهو استخدام سري للقوة، هدفه التأثير على صنع القرار بضرب الاهداف القومية المختارة بدقة، والتي لها قيمة في عيون شعب الدولة وقيادته.
 ٤. الهجمات العقابية: وتهدف الى ايقاع خسائر والم للدولة المستهدفة.
 ٥. عمليات السلام والتي تتضمن حفظ وصنع وبناء السلام وهي اصبحت وسيلة من وسائل التدخل بحجة التدخل الانساني.
 ٦. الخطر: يتضمن الاستخدام المباشر للقوة المسلحة لمنع معدات او مواد او بضائع او اشخاص من الوصول لمكان معين.
 ٧. العمليات الانسانية.^(٢١)
٦. التدخل لحماية الموظفين الدوليين، وهي اتخاذ تدابير جماعية استناداً للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة لحماية الموظفين الدوليين.
٧. التدخل المعلوماتي. تتمثل بتمكين الطرف المتقدم من تصدير تصوراتهِ عما يحدث في العالم لخلق وعياً جمعياً نابعاً له ويحقق استراتيجيته ومصالحه ويخدم ثقافته واهتماماته.
٨. التدخل لمنع كوارث او لوقف خطر الارهاب وهذا كان سبباً عربياً للتدخل سواء كان بين الحكومة والارهاب ثم بين الحكومة والمتمردين الذين يخلقوهم.
٩. التدخل الايديولوجي، وهو صيغة جديدة لفكرة قديمة فالتدخل الاقتصادي بصورته الثوابية والعقابية يمثل في جوهره تدخلاً ايديولوجياً.^(٢٢)

20) عبد الحميد الغانم، المصدر السابق، ص ١٤٠.

21) ايهاب شوقي، داعش حسان طراوة الامريكي في التقسيم الجديد لمناطق النفوذ العالمية، وكالة اخبار اليوم ١١/ ابريل/٢٠١٥.

22) عبد الحميد الغانم، الاستراتيجية الامنية الامريكية في العراق، المصدر السابق، ص ١١٢.

المبحث الثاني

نماذج التدخل الخارجي وحالاته

شهد العالم الكثير من حالات التدخل الخارجي، بعضها كان بغطاء اممي، والبعض الاخر تحت طائلة القوة والتفوق السياسي والاقتصادي والعسكري، وتعددت انواعه من تدخل عسكري واقتصادي وسياسي، وهذا بدوره يقيناً خلف منظومة وظروف جديدة في التعامل الدولي لم تكن موجودة. وهذا ما سنتاوله في هذا المبحث وفق التقسيم الآتي: -

المطلب الاول/ نماذج التدخل الخارجي

المطلب الثاني/ العراق والتدخل الخارجي

المطلب الاول

نماذج التدخل الخارجي

شهد العالم بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة التي انتهت بانتهاء الاتحاد السوفيتي سابقاً ١٩٩٠، تحولات كبيرة في رسم سياسة العلاقات بين الدول وانماط الصراعات وطبيعتها، حيث شهدت انتقالاً وتحولاً من الصراعات الدولية الى زيادة نسبة الصراعات الداخلية، سواء (على الحكم او الارض)، وانسجماً مع ذلك وضعت اليات جديدة يدار من خلالها الصراع تتكامل مع بعضها باتجاه تفتيت الدول القومية وتوظيف المشاكل العرقية والاثنية التي لا تخلو اي دولة منها^(٢٣)، حيث باشرت الولايات المتحدة بمحاولة تكريس وتعميم وفرض قواعد سلوك نموذج معين من خلال دعامين، تتعلق احدهما بالرأسمالية واقتصاد السوق الحر، والثانية تتعلق بالليبرالية والتمثلة بالديمقراطية وحقوق الانسان، يؤسس من خلالها نظام وحيد لحقوق الانسان يتجاوز الخواص القومية والاقليمية والخلفيات التاريخية والدينية والثقافية المختلفة للدول، حيث اشار الى ذلك جورج بوش الرئيس الامريكي في خطابه السنوي الذي القاه في كانون الثاني ١٩٩٠ في الكونغرس، حيث قال (ان الولايات المتحدة الامريكية تقف على ابواب القرن الحادي والعشرين ولا بد ان يكون هذا القرن الجديد امريكياً بقدر ما كان القرن الذي سبقه) متخذة بذلك كل الوسائل العسكرية وغير العسكرية، وتوظيف منظمات الامم المتحدة غطاء لاضفاء الشرعية، واعتماد وسائل مثل المعونات والمساعدات الانسانية وربطها بشروط واقتصاد السوق الليبرالي، وتصميم وصفات جاهزة للانظمة السياسية يعدها صندوق النقد الدولي. والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، يربط القروض المالية بمدى التناسق والانسجام مع قواعد النظام الدولي الجديد.^(٢٤)

الا ان ثمة انتقادات وجهتها الكثير من دول العالم، لما يمثله هذا التوجه من مقاصد تفتيتية تستهدف كيانات الدول، وتدفع الى مزيد من التشرذم بين الدول وتهديدا لاستقلالها السياسي ووحدتها الوطنية انسجماً مع تجليات العولمة، والاستفادة من القدرات التكنولوجية المتفوقة في الاتصالات والمعلومات، لتحقيق الاختراق الثقافي، بغية اضعاف المجتمعات وخلق المواطن العالمي (universal citizen)، واحلال المؤسسات العالمية لتحل محل الدولة القومية، مما يفسح المجال للدول الكبرى التفرد في تقرير امور السياسة الدولية والهيمنة على الشعوب وتفتيتها بحجة تمكينها من ممارسة حقوقها.^(٢٥) والخطر في هذا الاتجاه ليس في رسم ملامحه من امريكا والدول الكبرى، بل في تبنى المنظمة الدولية ومؤسساتها لهذا الاتجاه وتغليفه بالشرعية الدولية، وهو يمثل تحول كبير في مفاهيم السيادة واحترامها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.^(٢٦)

²³⁰ Barak Salmani: Responsibility partnership, The Iraq National Security sector after ٢٠١١, policy focus ١١٢. Policy Analysis, the Washington Institute May ٢٠١١.

²⁴⁰ بول روبنسون، قاموس الامن الدولي، مركز الامارات للدراسات والبحوث، ابو ظبي ٢٠٠٩، ص ١٥٩.

²⁵⁰ (نعومي نشومسكي)، داعش ثمرة طبيعية لواشنطن والتمويل السعودي الاماراتي (مقابلات وتقارير)، تشرين الاول.

²⁶⁰ معتز الخطيب، تنظيم الدولة الاسلامية: البيئة الفكرية وتعقيدات الواقع، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٤، ص

وبهذا الخصوص جرى تفسير مبدأ التدخل الانساني. تفسيراً سياسياً بحتاً، حيث أصبح مفهوم الديمقراطية وحقوق الانسان امراً دولياً وليس داخلياً، حيث اضفت المنظمات الدولية الشرعية والغطاء الكافي للتدخل في القانون الدولي. حيث تجبر الدولة على القيام بعمل او الامتناع عن عمل^(٢٧). ويشهد المجتمع الدولي ثلاث نماذج من التدخل الخارجي بعد الحرب الباردة وهي:-

١. تدخل الامم المتحدة بأمور كانت تعد سابقاً من صميم الصلاحيات الداخلية للدولة مثل الديمقراطية او تحقيق المصالحة الوطنية، او حل نزاعات ذات ابعاد اقليمية.

٢. تدخل الولايات المتحدة المدعوم بشرعية الامم المتحدة.

٣. تدخل الولايات المتحدة ضمن حلف شمال الاطلس(الناتو) بقرار من الولايات المتحدة الامريكية،

حتى وان كان دون اذن وموافقة الامم المتحدة، مثلما حصل من ضرب كوسوفو ١٩٩٩، واحتلال العراق ٢٠٠٣^(٢٨)، وذلك من خلال تسقيط الدول والتشهير بها في مجال حقوق الانسان بشكل مبالغ فيه خاصة فيما يتعلق بحقوق الاقليات والديمقراطية استناداً الى فكرة (الشرطة الدولية) التي تحاول الولايات المتحدة بثها في العالم، حيث تسود سياسة النزعة الواقعية المرتكزة على التفوق العسكري كما يقول(نيكول ميكافيلي) (من الافضل ان تكون محل خوف من ان تكون محل محبة، اذ ان فرض القوة افضل من حزب المؤيدين^(٢٩))، و من امثلة ذلك قصف الولايات المتحدة لليبيا في الثمانينيات والقصف الاسرائيلي للسودان لمصنع بحجة كونه مصنع اسلحة كيمياوية عام ١٩٩٨، والحرب العسكرية ضد العراق ١٩٩٠، واحتلال امريكا للدومنيكان ١٩٦٥، وجريناندا ١٩٨٣، وبنما ١٩٨٩، واجتياح افغانستان ٢٠٠١، وقصف كوسوفو ١٩٩٩، واحتلال العراق ٢٠٠٣، والتدخل في سوريا ٢٠١١، وليبيا واليمن^(٣٠).

لقد طرح المهتمون من الفقهاء في القانون الدولي، الكثير من التساؤلات تتعلق بسبب التدخل وتقدير النتائج عن تلك التدخلات، وهل كان التدخل وفق خطة مدروسة تحدد البدائل؟ ام وفقاً لأفعال وردات فعل بلا نتائج محسوبة؟ حيث بالامكان ان تكون النتائج اشد سوءاً وخطورة عن الوضع الذي كان دافعاً للتدخل من اجل تغييره^(٣١).

حيث ان معايير التدخل لا بد ان تتم بهدف الموازنة بين الوسائل والنتائج، بمعنى ان التدخل لو حدث دون مراعاة قاعدة التوازن، فيكون من شأنه استبدال وضع سيء بوضع لا يقل عنه سوءاً، بل ربما يزيد عنه خطورة^(٣٢).

في حالة ليبيا مثلاً. فأن المؤرخ الامريكي(مايكل دويل)، يتخذها نموذجاً للتدخل الذي يقتصر على هدف اسقاط النظام، ويتجرد من بقية عناصر قاعدة التدخل، والتي تتمثل في اعادة بناء الدولة، وتوفير الامن والسلامة للشعب، ويشير دويل في كتابه(مسألة التدخل) الصادر ٢٠١٥ عن مطبوعات جامعة بيل في نيويورك، يقر ان التدخل في ليبيا قد تجاوز بوضوح التفويض الممنوح له، باسقاط حكم القذافي وانه تجاهل ما هو مطلوب بعد هذه الخطوة وهو اعادة البناء سلمياً، وتعمير الدولة، وهي مهمة

270 احمد علي ابراهيم، العنف السياسي والانقسام المجتمعي والتدخل الخارجي في ليبيا، المكتب العربي للمعارف، السلسلة السياسية الدولية والاستراتيجية، ٢٠١٥، ص ١٣.

280 د جوانتيا لياس و د. بيرستش، سياسيات العلاقات الدولية، دار الفرقد، ٢٠١٦، ص ١٦٠.

290 هادي حسن عليوي، دور السلطة والمجتمع في ترسيخ مفاهيم وسلوك العنف السياسي، مجموعة دراسات العنف في العراق بين التاريخ الممتد والصحة الطارئة، مؤسسة ومدارك، ط ٢٠٠٨، ص ١٢٨.

300 علي اسعد وطفة، الطاقة الاستيعابية للعنف الرمزي، مجلة مدارك، العدد ١٧-١٨، مؤسسة مدارك للأبحاث والدراسات ص ١١٣.

310 هبة الله احمد بسيوني، الارهاب الدولي واصوله الفكرية وكيفية مواجهته، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٩، ص ٧٣.

320 هشام بن عوض بن حمد ال ابراهيم، سيادة الدولة بين مفهومها التقليدي وظاهرة التمويل، رسالة ماجستير، مقدمة الى جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٣، ص ٧٨.

رئيسية ثم تجاهلها تماماً^(٣٣)، حيث انتهت ليبيا الى نزاع مسلح بين مؤيدي حكومة الوفاق الوطني، وبين قوات الجيش الليبي الموالي للمشير خليفة حفتر، وتزايد نشاط القاعدة والجماعات المسلحة، وتدخل دولي عسكري لم يسبق له مثيل مثلما اشار الى ذلك الامين العام للأمم المتحدة (غوثيريش).^(٣٤) اما في سوريا، فقد اتخذ التدخل نهجاً اخر، لكنه كان منقطع الصلة بقاعدة التوازن بين الوسائل والنتائج، حيث اصبحت سوريا منذ عام ٢٠١١ ساحة لتواجد قوى عسكرية كبرى مثل امريكا وروسيا وتركيا، ونشاط الكثير من الجماعات المتطرفة مذهبياً وقومياً مثل داعش وقسد (النصرة) والكثير من الحركات حتى باتت سوريا ساحة لتصفية كل الحسابات الداخلية والخارجية بشكل واضح وعلني.^(٣٥) اما اليمن فقد شهدت تدخلاً واسع النظير بعد الاطاحة بنظام عبد الله وتشكيل حكومه جديدة لتظهر جماعات ارهابية متطرفة مستغلة ضعف الدولة وسيطرتها مما ادى الى حالة رفض شعبي والمطالبة باعادة تشكيل حكومة قوية، وهذا ادى الى تدخل قوى اقليمية ودولية موالية للنظام القائم، وفق الحسابات المصلحية العميقة والمحافظة على عوامل التأثير باليمن، مما دفع السعودية والامارات وبدعم امريكي الى التدخل عسكرياً ضد ابناء الشعب اليمني، ومنذ اكثر من ستة سنوات، وهذا ما دفع الى دخول فواعل التأثير الاخرى في المعادلة اليمنية الجديدة مثل ايران وروسيا.^(٣٦)

33) احمد علي ابراهيم، المصدر السابق، ص ٤٠.

34) Michael W. Doyle, The Question of Intervention: John Stuart Mill and The Responsibility to protect. Yale University, New York, ٢٠١٥, p.٨٧.

35) شادي فقيه، المصدر السابق، ص ٣٧.

36) علي اسعد وطفه، الطاقة الاستلابية للعنف الرمزي، المصدر السابق، ص ٩٦.

المطلب الثاني

العراق والتدخل الخارجي

شهد العراق أكثر من تدخل خارجي منذ التسعينيات، إلا أننا سنركز في بحثنا هذا عن التدخل بعد عام ٢٠٠٣، حيث تم اجتياح العراق بعمل عسكري تقوده الولايات المتحدة الأمريكية مع بريطانيا وأستراليا، دون أخذ موافقة الأمم المتحدة بحجة في العراق لاسلحة الدمار الشامل بما يهدد السلم والأمن الدوليين، فقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية من استراتيجيتها الهجومية مبدأ الحرب الوقائية ضد أفغانستان، وهدفها شن الحرب على دولة قد تكون مصدرة لتهديد مباشر ضد أمريكا، إلا أنها اعتمدت أسلوب الحرب المانعة ضد العراق، والتي تعني شن الحرب على العراق تحت عنوان الحرب الوقائية.

في سياق سياسة تجنب الإدانة الدولية صرح (كولن بول) (٢٠٠٣/٢/٥)، أن العراق لا بد أن يواجه العقوبة لخرقه قرارات مجلس الأمن ولا يزال يحتفظ ببرنامج اسلحة الدمار الشامل^(٣٧)، والتي تبين لاحقاً عدم صحة تلك الادعاءات والتي كانت مبنية على تقارير مزيفة.

أما موقف بريطانيا فقد صرح (توني بلير) رئيس الوزراء أن المبرر القانوني لاجتياح العراق هو قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ لعام ١٩٩٥ الذي يرتب آثار وخيمة على العراق إذا لم يستجيب للجان التفتيش وأن عبارة آثار وخيمة تشمل امكانية الاجتياح العسكري.^(٣٨)

أما أستراليا فقد صرح رئيس الوزراء (جون هوارد) أن مبرر دخول العراق عسكرياً، هو قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ عام ١٩٩٠ الذي قرر فيها ضرب العراق عسكرياً بعد احتلال الكويت وأن هذا الحق يبقى قائماً بتوجيه ضربات عسكرية ضد العراق.^(٣٩)

وبهذا العمل العسكري، يتم إسقاط آخر مفاهيم السيادة واحترامها ومفهوم الشرعية الدولية والقانون الدولي والمنظومة الدولية. دون أن تكون هناك أي ردة فعل من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في الحفاظ على الشرعية الدولية، واكتشفت بإصدار القرار رقم ١٤٨٣ لعام ٢٠٠٣ التي أقرت فيه أن العراق واقع تحت الاحتلال وعلى القوات المحتلة احترام اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية الدولة المحتلة.

لم تتصرف القوات الأمريكية كمخلص للشعب العراقي من جلاديه ومن نظامه الدكتاتوري، بل تصرفت كقوة احتلال حيث نشرت الفوضى وعمقت حالات الاختلافات والاختناقات بين المكونات على أساس مذهبي أو قومي أو عرقي أو اثني^(٤٠)، حيث بدأ أن أمريكا لم تسع منذ البداية لإقامة حكم مستقر، وذلك تجلى من خلال رفض وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد لكل الاقتراحات التي تقدم بها القادة العسكريون، إذ طالبوا بقوة (٤٠٠) الف جندي لتحقيق الاستقرار.^(٤١)

أشار محللون الشؤون الأمنية في معهد بروكينغز وبيترسينغر: حيث قالوا (أدهشنا انضباط العراقيين بعد دخول الجيش الأمريكي، ولكن هذا لا يدوم من حيث حضارية الناس وإنسانياتهم مع بعضهم لبعض، سيبدا الأمر أكثر مأساوية... وستكون أحداث نتائج المغول لبغداد ذكرى... ولكن سوف لا نترك الأمور كما تركها المغول، إن هذه العشوائية والفوضى مما طال الزمن ستعطي نتائج مغايرة لنتائج المغول. فالحكومة الأمريكية وفي سياستها الخارجية متحدة المنهج وهي تعمل على إعادة تشكيل الشرق

370 حيدر موسى منخي القرشي، إثر التدخل العسكري في العلاقات الدولية، دراسة العراق وليبيا نموذجا، المركز العربي، ٢٠١٩، ص ١٣٠.

380 صبر درويش، داعش النسخة الأكثر تطرفاً للإسلام السياسي، المصدر السابق، ص ٣١.

390 حسين أبو هنية، البناء الهيكلي لتنظيم الدولة الإسلامية، المصدر السابق، ص ١٣.

400 منال فنجان، الحق في السلام، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى المعهد العالي للدكتوراه، الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠١٠، ص ٣٦٠.

410 منال فنجان، المصدر نفسه، ص ٤١١.

الايوسط على نحو يعود بالنفع على الولايات المتحدة وحلفائها.... وستكون تجربته العراق بادرة تاريخية.... وسياسة جديدة لم تطبق في اي بلد اخر فيها من الغموض البناء).^(٤٢)

ان احتلال العراق حدثاً لا يخص العراق وحده، بل يتعلق بمنطقة الشرق الاوسط كله، وحتماً ومنطقياً يشمل الدول المحيطة بالعراق وخاصة دول الجوار، مما خلق منطقة متوترة غير امانة اخلت بالسلم والامن الدولي والاقليمي والداخلي^(٤٣)، من خلال تعامل هذه الدول مع الواقع العراقي الجديد بشكل غير واضح، مما انعكس على الداخل العراقي باضطرابات تحولت الى نزاع داخلي حين نشطت الجماعات الارهابية من المتطرفين بالتعاون مع رجال البعث والنظام البائد السابق مع الدعم الخارجي بحسب الميول المذهبية والقومية^(٤٤)، حيث يقول البروفيسور الامريكي(بيترسلاغيش) وهو مختص بالشأن العراقي واستاذ بجامعة يوتاه في الولايات المتحدة وهو يصف الدور السعودي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بانه غير ايجابي في غالبيته ويستغرب من السكوت الامريكي عن متابعة مصادر التمويل للعمليات الارهابية والقادمة غالباً من السعودية.

اما موقف تركيا فيعتمد على قضية الاكراد والثانية قضية كركوك ذات الاغلبية التركمانية^(٤٥)، كما ساهمت تركيا باذخار الارهابيين من حدودها وشراء النفط من داعش والتعامل والتجاري معه. وقصفت اكثر من مرة العراق بشكل مباشر كما انها بنت قاعدة عسكرية لها في بعشيقية في الموصل دون اذن من الحكومه، وهي بذلك تعد قوات محتلة كما وصفها مؤتمر القمة للعرب الثلاثون المنعقد في تونس بتاريخ ٢٠١٩/٣/١.^(٤٦)

ان الحرب على العراق لم يكن مخططاً لها ان تسقط النظام وحسب، بدواعي اسلحة الدمار الشامل، حقوق الانسان وارساء قواعد الديمقراطية كما راينا، بل لخلق دولة ضعيفة وهشة يعوزها الضبط والنظام وتوزيع السلطة فيها على اسس مكوناتية واعتماد سياسة انصاف الحلول، حيث لا تتجه امريكا الى حل المشاكل بل تعتمد الى اسلوب ادارة المشاكل وتدويرها واثارتها^(٤٧)، فضلاً عن دورها الاساسي في تعقيد ملف العلاقات الخارجية بنوع وطبيعة اطراف هذه العلاقات، حيث صرح محللون امريكيون على ان الوجود الامريكي في المنطقة فرخ جيلاً من جديداً من المتطرفين والقتلة وجعل العراق بؤرة استقطاب للخلايا الارهابية النائمة والناشطة على حد سواء.

وهذا ما جعل العراق يدفع ثمناً غالياً تمثلت بدماء غزيرة وعزيزة وخسائر على المستوى الاقتصادي والثقافي والصحي والاجتماعي والسياسي^(٤٨)، واحتلال محافظات كاملة من تنظيم داعش، وهذا بدوره يدفع بشكل اساسي الى البحث عن اليات اعادة البناء والاستقرار والسلام وبناء الدولة بجهود داخلية لان الشعوب والدول هي صاحبة الارادة في ادارة شؤونها وحل مشاكلها وفق السياقات الطبيعية للتدرج والتطور والارتقاء والنمو، بناءً على توفير مستلزمات وظروف ذلك التطور اقتصادياً، اجتماعياً، سياسياً، ثقافياً، ايدولوجياً، فكرياً.

42) وحدة الامن الإقليمي، التداعيات المحتملة لتمديد داعش في المنطقة، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، المصدر السابق، ص ٤١.

43) ياسر عبد الحسين الحرب العالمية الثالثة داعش والعراق وادارة التوحش، المصدر السابق، ص ٢١٦.

44) حيدر موسى منخي القريشي، المصدر السابق، ص ٤٦.

45) محمد عبد الحفيظ الشيخ، اثار التدخل الخارجي السياسي في ليبيا وسبل الانعتاق من ماسية، المركز الديمقراطي العربي، الشرق الأوسط، ٣١/اكتوبر/٢٠١٨، ص ٥٤.

46) حيدر موسى منخي القريشي، إثر التدخل العسكري في العلاقات الدولية، دراسة العراق وليبيا نموذجا، المصدر السابق، ص ٣٤.

47) حيدر موسى منخي، المصدر نفسه، ص ٥٣.

48) علي بكر التيارات الاسلامية والتحالف الدولي، الموقف والتداعيات، المصدر السابق، ص ١١٢.

بمعنى ان الحلول المستوردة او المفروضة من الخارج دون الاخذ بعين الاعتبار ظروف وخصوصية الدول انما هي مشكلة مفرخة لمشاكل عديدة تمس المنطقة برمتها.

لقد كان العراق هدفاً لمشاريع استراتيجية عدده، اعتبرت العراق هو محور التغيير في المنطقة وبناء شرق اوسط جديد تكون فيه اسرائيل مركز القوة والاستقطاب عبر تثبيت مكونات موالية ومتعاونة مع هذه السياسة، وقد استطاعت امريكا باحتلالها للعراق ان توظف موضوع الحرب على الارهاب بالاعلان حرب استنزاف ترمي الى تدمير القوى المعارضة، سواء كانت جماعات اهابية او جهات مدعومة اقليمياً ودولياً بعيداً عن اراضيها وجعل العراق ساحة لتصفية الحسابات ومحللاً للحرب بالوكالة من جهة، وابقاء العراق بمؤسساته وجيشه غير قادر على المواجهة من جهة أخرى^(٤٩)، حيث لم يكن ضمن اولويات امريكا تطوير سلاح الجو وانشاء شبكة دفاع جوية محكمة واعادة هيكلة تنظيم الافراد والقدرات باكثر من الطاقة التي تستوعبها المهمة التي يفترض اضطلاع القوات بها، وما يرتبط بذلك من استنفاد جزء اضافي مهم من موارد البلد دون ان يستفيد المجتمع، اذ انها وضعت في نشاط غير انتاجي. ان استراتيجيات امريكا في التعامل مع الاوضاع في العراق اثرت بصورة مباشرة على الوضع الامني في العراق والتي اثرت على كل جوانب الحياة الاخرى والتي تشكل عوامل تهديد للامن الوطني، حيث تنامت ظاهرة الارهاب بشكل واسع وعميق على المستوى الداخلي في ظل غياب او ضعف السلطة مع التهاون في ملف الحدود وفتحها بوجه كل قوى الارهاب^(٥٠).

كما ادى النزاع الامني الى شيوع ظاهرة الشركات الامنية الخاصة التي كان يعمل بها الالاف من العناصر الاجنبية التي كانت حاضنة مهددة للامن الوطني خاصة اذا اضفنا لسلاح هذه الحواضن، الدعم المالي الخارجي وانتشار السلاح بين الشعب، حيث رسخت امريكا سياسة عسكرة المجتمع التي جعلت المجتمع مهيباً ليؤسس تنوع في الحركات المسلحة.

وبذلك تكون امريكا قد اوجدت المناخ الملائم لتنامي ظاهرة الارهاب عبر وسائل منها-^(٥١)

١. سياسة الفوضى الخلاقة، اذ اسهمت القوات الامريكية بأعمال العنف عن طريق الاستخدام المفرط للقوة، اذ ان تعميم القوة في العراق قد ساعد في بسط نفوذها عن طريق رسم خارطة جديدة خططت لها مراكز الابحاث وخبراء السياسة الامريكية، لإعادة ترتيب اوضاع الشرق الاوسط من خلال خلق حالات اشغال متعددة تؤدي الى الفوضى في العلاقة بين الشارع ونظام الحكم، تؤدي الى التناحر والفرقة والتقسيم الدائم، لعزل اوضاع الدول الناشطة وارباكها واضعافها حتى تبقى بحاجة للطرف القوي المتمثل بأمريكا.

٢. اتحاد وتلاقي اهداف القوى المعادية للنظام من رجال النظام البائد مع القوى الإرهابية، لتدمير العراق واضعافه بل وتفقيته.

٣. السلوك غير المنضبط والعنيف للقوات الامريكية ادى الى تزايد حالات العنف بشكل ملفت.

٤. دخول قوى ومجاميع مسلحة الى العراق مستغلة تلك الفوضى وضياع النظام التي تسببت بها الحرب للقيام بأعمال اهابية وتخريبية انتقامية مدروسة.

٥. التدخل الدولي والاقليمي في شؤون العراق نتيجة السياسة الامريكية حيث اصبح العراق ساحة لتصادم وتصارع القوى المختلفة، كل بحسب سياسته وايدولوجية ومصالحه والعمل كل ما من شأنه دفع الاخطار التي يمكن ان تتعرض لها، او تحقيق مصلحة دون وجه حق والمستندة الى ملفات سياسية واقتصادية وايدولوجية بل حتى قومية ومذهبية شائكة ومعقدة لكنها صبت في النتيجة بأثارها

490) معتز الخطيب، تنظيم الدولة الاسلامية: البيئة الفكرية وتعدد الواقع، المصدر السابق، ص ٤٨

500) محمد علوش، داعش واخواتها من القاعدة الى الدولة الاسلامية، دار الرئيس للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٥، ص

٤٣

510) احمد والي حسين، توظيف فكرة الديمقراطية من الاستراتيجية الامريكية، المصدر السابق، ص ٩٧.

على العراق بشكل مباشر وغير مباشر وقد فضح (نعوم تشومسكي) علاقة امريكا مع التنظيمات الارهابية حيث قال: "انه يتفق مع تصريحات ضابط المخابرات المركزية(اغراهام فولر) في ان الولايات المتحدة كانت المكون الرئيسي للجماعات الارهابية الناتجة بعد عام ٢٠٠٣، وان داعش هي نتيجة بناء وكالة المخابرات وتخدم مصالح واشنطن في المنطقة".^(٥٢)

ولسنا بصدد خوض تفاصيل سياسات هذه الدول في تعاملها مع بعضها البعض او في تعاملها مع العراق والمشروع الامريكي الجديد في المنطقة، الا ان الحقيقة غير القابلة للنقاش ان التدخل الامريكي في العراق الهب المنطقة برمتها، بناءً على حسابات التوازن في موازين القوى الدولية والاقليمية والتي دفعت بالجميع على ان يكون طرفاً في هذه المعادلة، بغض النظر عن كونه بشكل سلبي او ايجابي (بالنسبة للعراق)، حتى باتت المنطقة مستباحة بشكل علني وصريح، حيث تم احتلال بعض البلدان مثل(العراق وسوريا وليبيا) وعانت بلدان اخرى من ضربات عسكرية منذ سنوات مثل اليمن، وبعضها خضع لعقوبات اقتصادية مثل سوريا ولبنان وايران وروسيا (نتيجة اجتياحها لأوكرانيا) واعادة طالبان سيطرتها على معظم أفغانستان بانكسار سريع جداً لجيش ومؤسسات افغانستان من تموز ٢٠٢١، والعلاقات المتوترة بين قطر ودول الخليج، حيث تمت مقاطعة قطر وفرض عليها حظر في الاستيراد والتصدير، وما حصل بمصر بعد الاطاحة بحكم حسني مبارك والإخوان بانقلاب عسكري، وما حصل في تونس من ثورات للإطاحة بزين العابدين بن علي، وما حصل بالسودان حيث تم تقسيمها الى دولتين شمال السودان وجنوب السودان ذات الأغلبية المسيحية عام ٢٠١١، كل هذه المعطيات انما هي مفرزات لسياسة الشرق الاوسط الجديد الذي شرعت به امريكا باحتلالها للعراق عام ٢٠٠٣.^(٥٣)

اما على المستوى الداخلي العراقي فقد عانى العراق من جرائم قاسية سواء كانت من قبل القوات الامريكية والمجازر التي قامت بها في العراق. او كانت من المجاميع الارهابية التي رافقت بظهورها بالوجود العسكري الامريكي وتعددت اسماءها ومسمياتها منها: (جماعة التوحيد والجهاد، مجلس شوري المجاهدين، تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين، جيش الفاتحين، سرايا ملة ابراهيم، كتائب ثورة العشرين، كتائب كردستان، كتائب المرابطين، جيش الطائفة المنصورة، سرايا الجيش الاسلامي، كتائب الاهوال، سرايا انصار التوحيد، سرايا الغرباء، جيش اهل السنة، جيش محمد، الحركة النقشبندية وداعش)^(٥٤) التي مارست اقبح انواع الجرائم من تفخيخ وذبح وقتل وخطف واغتصاب وسرقة، ففي الاشهر القليلة التي تلت انشاء سلطة التحالف المؤقتة وتعيين(بريمر) رئيساً مديناً للعراق، بدأت وتيرة اعمال العنف والارهاب بالتصاعد وبشكل منظم ومدروس، وهو ما يدل على تورط رجال النظام البائد^(٥٥) من عسكريين وامنيين بهذا العمل مع الجماعات الإرهابية، حيث تم استهداف السفارات مثل السفارة الاردنية في اب ٢٠٠٣ وقتل ١١ شخص بالحادث، وتفجير امام ممثلية الامم المتحدة ادى الى مقتل(سيرجيو ديميليو) ممثل الامم المتحدة واختطاف دبلوماسيين جزائريين ولازال مصيرهم مجهول واختطاف السفير المصري والاعلان عن قتله، ثم بدأت التفجيرات لكل المؤسسات الحكومية من وزارات وهيئات وبنى تحتية من ابراج الطاقة ومصافي الماء وانايب النفط، واستهداف شخصيات سياسية دينية ثم

520) نعومي تشومسكي داعش ثمرة طبيعية لواشنطن والتمويل السعودي الاماراتي، المصدر السابق، ص ٦٤.
530) د. عبد علي كاظم المعموري ود. جواد كاظم البكري، ادارة التمويل والانفاق لتنظيم داعش، مجموعة باحثين، داعش ايكولوجيا التمديد. وشم الدين بالدم، مركز حمورابي، بغداد، ط٢، ٢٠١٦، ص ٤٢٠.

540) صبر درويش، داعش النسخة الاكثر تطرفاً، المصدر السابق، ص ٢٤.
550) صرح الجنرال ابي زيد قائد القيادة المركزية حيث قال (ماهو الوضع في العراق؟ نحن بتأكيد نحارب بقايا البعثيين في كل مكان واعتقد ان هناك بعثيين متوسطي المستوى وجماعة جهاز الاستخبارات والامن الخاص والحرس الجمهوري الخاص التي انتظمت على المستوى الاقليمي في خلايا وتوسيع حملة حرب عصابات)

(US Department of Defense DOD news Briefing MR. Di Rita and Gen. ABizaid, 10 July 2003).

لتصل لاستهداف قوى الامن الداخلي، من شرطة وحماية الطاقة وقوى الدفاع من الجيش، لتصل الى قطاعات وفئات الشعب حيث تم استهداف المحامين والاعلاميين والاطباء والاساتذة الجامعيين مما ادى الى هجرة الكثيرين منهم، ثم تحول العنف الى الشعب العراقي بناءً على الانتماء المذهبي، حيث تم استهدافهم بكل الوسائل بالمفخخات والهاونات والعبوات الناسفة والقتل والاختطاف والذبح، رجالاً ونساءً واطفالاً، بحيث ادى ذلك الى عزل المناطق عن بعضها البعض ليتحول الامر الى فتنة بعد تفجير مرقد الامامين العسكريين مفاصر العراق الى عنف دموي واسع.^(٥٦)

ووفقاً لتقرير مركز الاستخبارات القومي عام ٢٠٠٦ قال (ساعد غزو العراق واحتلاله في تفريخ جيل جديد من المتطرفين ومن المرجح على نحو متزايد بروز شبكات وخلايا جهادية جديدة...) ^(٥٧) وهذا ما حصل فعلاً عندما تشكلت داعش كوريث طبيعي لهذه التنظيمات والتي سرعان ما بايعها ولحق بها كل التنظيمات الارهابية سائلة الذكر، والتي وجدت حواضن داخلية وخارجية، اعتمدت سياسة بث الرعب وادارة التوحش، في بسط سيطرتها وهيمنتها على المناطق التي احتلتها، والتي كانت لا تخلو من حواضن ومؤيدين له، وقد ساعد المتغير الدولي والاقليمي على نشأتها حيث اعانت امريكا التيارات المتشددة على النمو والتمدد وتعدد الاطماع والمشاريع، من خلال سياسة الخرس او السكوت التي مارستها امريكا في الفترة الجينية لداعش الى فترة التكوين والنشوء، مما ساعدها في كسب الاعضاء ممن كانوا في التنظيمات السابقة او عناصر جديدة. ^(٥٨)

وهناك عوامل جعلت من داعش اقوى من غيرها من التنظيمات الارهابية الأخرى، لانها استفادت من تجارب من سبقها من التنظيمات كالقاعدة، كما انها استطاعت ان تستفيد من حالة التأزم والاضطراب للمنطقة في سوريا والعراق، مما مكنها من السيطرة على مصادر التمويل سواء كان بفرض الاتوات او اخذ الضرائب ومصادرة اموال الشيعة والاقليات الدينية وبعض السنة الذي وصفهم بالمرتدين، كما انه سيطر على طرق التجارة، حيث فرض اتوات على مرور الشاحنات، والسيطرة على خطوط نقل النفط في كركوك والموصل وسوريا نهبت المصارف الحكومية والأهلية، وصادرت الممتلكات العامة من معامل ومخازن للزراعة ووزارة الري^(٥٩)، ومحاولتها تقليد الدول الحديثة في توزيع المهام ولكن بأطار ديني، فضلاً عن تسخير امكانيات التكنولوجيا في بث صورها المرعبة وهو جزء من الحرب النفسية التي نجحت بها واتخاذها زياً موحداً وراية واوشام خاصة واعتماده على الرجال والنساء والأطفال، كل ذلك هياً امكانيات السيطرة^(٦٠)، بالشكل الذي مكنه من السيطرة على محافظات عراقية كاملة بالشكل الذي هدد وجود الدولة، خاصة ان التنظيم وجد الدعم والقبول من قبل بعض المناطق فضلاً عن ممارسته لأبشع الجرائم وبت على مداخل بغداد العاصمة.^(٦١)

كل هذه تطورات الامنية الخطيرة مع وجود القوات الامريكية دون رد يتلائم مع جسامه وخطورة الموقف الأمني، مما دفع بالعراقيين الى تشكيل مجاميع متطوعة مدنية لمقاتلة داعش تحت مسمى (الحشد

٥٦ ٥ عبد الامير الاسدي وعبد العزيز عليوي اليساري، بوصلة الادارة والسلطة في تنظيم داعش، مجموعة باحثين (داعش ايكولوجيا التمدد وشم الدين بالدم)، المصدر السابق، ص ٣١٨.

٥٧ ٥ علي فارس حميد الحشد الشعبي ومقاربات الامن الوطني العراقي (دراسة في الدور والصيانات الامنية) في الحشد الشعبي الرهان الاخير المصدر السابق، ص ٧٨.

٥٨ ٥ عبد علي كاظم المعموري ود. جواد كاظم البكري، ادارة التمويل والانفاق لتنظيم داعش المصدر السابق، ص ٤٧٦.

٥٩ ٥ موسى منخي القرشي، اثر التدخل العسكري في العلاقات الدولية دراسة العراق وليبيا انموذجاً المصدر السابق، ص ١٤٧.

٥٦٠ ٥ حيدر فرحان الصبيحاي، تنظيم داعش هناك التاريخ والحوافز، مجموعة باحثين (داعش ايكولوجيا التمدد وشم الدين بالدم)، المصدر السابق، ص ٤٣٠.

٥٦١ ٥ ياسر عبد الحسين، الحرب العالمية الثالثة: داعش والعراق وادارة التوحش، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٥، ص ٣٠٢.

الشعبي) الذي جاء استجابته لفتوى الجهاد الكفائي من المرجع الديني الاعلى اية الله السيد السيستاني بالشكل الذي دفع مئات الالاف من الشعب العراقي للتطوع لقتال داعش والذي استند بعمله ابتداء على الامر الديواني رقم ٣٠٧ في ٢٠١٤/٦/١١ الامر الذي شكل فارقاً نوعياً في موازنة المعادلة العسكرية نظراً لما يمثله هذا التكوين من جموع جماهيرية غفيرة، متوجهة الى القتال بنفس بعيد عن الحسابات المصلحية والنفعية، سواء كانت شخصة او حزبية او مناطقية، وهذا شكل حافزاً للقوات العراقية من شرطة وجيش من ان تعيد ترتيب اوضاعها وتشكيلاتها وترجع الى ساحة المواجهة بعد ان شهدت كبوات. وسرعان ما تحول هذا التشكيل التطوعي الى مؤسسة رسمية تتمتع بالمشروعية استناداً الى القانون رقم ٤٠ لعام ٢٠١٦ المنشور بجريدة الوقائع العراقية رقم (٤٤٢٩).

وبهذه المعادلة الجديدة التي فرضها العراق مع حلفائه بالمنطقة اجبر الولايات المتحدة التي رفضت مساعدة العراق على لسان رئيسها اوباما حين قال: (ان امريكا لن تساعد طائفة ضد طائفة اخرى)^(٦٢) باشارة الى ان الصراع مع داعش هو صراع طائفي! ان تغيير سياساتها حيث شكلت تحالف دولي يضم ٦٣ دولة لمحاربة داعش، وان كانت باغلبها (الدول) تكثفي بالجهد الاستخباري والاستشاري ولم تشترك قوات التحالف الا بالضربات الجوية بناءً على طلب العراق، هذا لا ينفك بدوره ان يؤثر على المنطقة والمجتمع الدولي. وفرض معادلة توازن جديدة يدخل العراق طرفاً منها لا يتصف بالضعف وله القدرة على احداث التغيير في المجريات الدولية امنياً وسياسياً واقتصادياً وفق معايير جديدة وهذا فعلاً بدا واضحاً في مسار العلاقات والمواقف الدولية في تعاطفها مع الواقع العراقي، وبالرغم من اعلان النصر عام ٢٠١٧ من قبل الحكومة العراقية اي بمدة ٣ سنوات بخلاف، ما صرح به اوباما الرئيس الامريكي من ان الحرب على داعش قد تستمر ٣٠، سنة الا ان داعش كتنظيم لا زال موجوداً بصورة خلايا نائمة تنشط بين فترة واخرى من مكان لآخر، كما ان داعش ليست وجود تنظيمي فقط، بل هي فكر وان كان منحرف، وهذا بحد ذاته يجعل المواجهة تبقى مستمرة وبصورة واليات متعددة مختلفة ويجعل الخطر شاخصاً، لاسيما مع عوائل داعش من الاطفال والنساء الذين هم بالالاف الموجودين في مخيم الهول وتم ادخال (٦٠٠) عائلة منهم الى العراق، فضلاً عن عشرات الالاف من المعتقلين في العراق وسوريا وخاصة عند الجماعات غير النظامية في سوريا مثل (قسد) التي يقدر عدد الارهابيين المعتقلين لديها من داعش ب (١٠ الاف) اراهبي حيث مارست داعش جرائم الابادة الجماعية استناداً الى تعريف هذه الجريمة واركائها والتي تعني بارتكاب افعالاً بقصد التدمير الكلي او الجزئي لجماعة قومية او عرقية او وثنية او اثنية^(٦٣)، من قتل واغتصاب واختطاف واستعباد جنسي وعزل الاطفال والنساء، وهو ما مارسه داعش وهذا ما ذهب اليه فريق الامم المتحدة المشكل لعام ٢٠١٨ برئاسة المحامي كريم خان، والذي وصف جرائم داعش بأنها جرائم ابادية جماعية.

كما ان جرائم داعش تكيف على انها جرائم ضد الانسانية والتي تعني اياً من الافعال المحظورة موجّهة في اطار منهجي وواسع ضد المدنيين^(٦٤) سواء في زمن الحرب او السلم كل هذا يجعل الامن الداخلي العراقي محط تهديد وعدم استقرار بالشكل الذي يؤثر على الدولة العراقية بمؤسساتها وبالخدمات التي تؤديها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والترابي والثقافي، وعلى صورة الدولة خارجياً وحجم تأثيرها وطبيعة علاقاتها ونوعها^(٦٥)، وهذا كله لا ينفك يؤثر بشكل متبادل سلباً وايجاباً على

⁶²د. عبد الامير الاسدي وعبد العزيز عليوي الباري، بوصلة الادارة والسلطة من تنظيم داعش، المصدر السابق، ص ٣٢٠.

⁶³م ٢٠٠٠، ب، ج، د من اتفاقيات مع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها ١٩٤٨.

⁶⁴م ٧٠٠٠، أ، ب، ج، د من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨.

⁶⁵ احمد والي حسين، توظيف فكرة الديمقراطية في الاستراتيجية الامريكية، المصدر السابق، ص ٢٣٠.

المصادر

اولاً: الكتب

١. احمد علي ابراهيم، العنف السياسي والانقسام المجتمعي والتدخل الخارجي في ليبيا، المكتب العربي للمعارف السلسلة السياسية الدولية والاستراتيجية، ٢٠١٥.
٢. ارنستت ليهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسين زينة معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد بيروت ط ١، ٢٠٠٦.
٣. بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي، مركز الامارات للدراسات والبحوث، ابو ظبي، ٢٠٠٩.
٤. بي. اس. دوما، الاقتصاد السياسي للحروب الاهلية، ترجمة عبد الآله النعيمي، دراسات عراقية، بغداد، بيروت-اريل، ط ١، ٢٠٠٨.
٥. بيترو غالبريت، نهاية العراق ترجمة ايد احمد، الدار العربية للعلوم. ناشرون، بيروت ط ١، ٢٠٠٧.
٦. حسين ابو هنية، البناء الهيكلي لتنظيم الدولة الاسلامية، مجموعة باحثين لتنظيم الدولة الاسلامية: النشأة، التأثير، المستقبل الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات تشرين الثاني ٢٠١٤.
٧. حيدر موسى منخى القرشي، اثر التدخل العسكري في العلاقات الدولية، دراسة العراق و ليبيا أنموذجاً، المركز العربي، ٢٠١٩.
٨. د. احمد عبد الرزاق خليفة السعيدان، القانون والسيادة وامتيازات النفط (مقارنة بالشرعية الاسلامية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ٣، ٢٠٠٩.
٩. د. جوانيتا الياس ود. بيترستش، اساسيات العلاقات الدولية، دار الفرقد، ٢٠١٦.
١٠. د. حيدر فرحان الصبيحاي، تنظيم داعش هتاك التاريخ والحواجز، مجموعة باحثين (داعش ايكولوجيا التمدد... وشم الدين بالدم) مركز حمورابي، بغداد، ط ٢، ٢٠١٦.
١١. د. عبد الامير الاسدي وعبد العزيز عليوي اليساري، بوصلة الادارة والسلطة في تنظيم داعش، مجموعة باحثين (داعش، ايكولوجيا التحدد، وشم الدين بالدم)، مركز حمورابي، بغداد، ط ٢، ٢٠١٦.
١٢. د. عبد علي كاظم المعموري ود. جواد كاظم البكري. ادارة التمويل والانفاق لتنظيم داعش، مجموعة باحثين (داعش ايكولوجيا التمدد وشم الدين بالدم)، مركز حمورابي، بغداد، ط ٢، ٢٠١٦.
١٣. د. علي صادق ابو هيف، القانون الدولي العام، القاهرة، دار نشر الثقافة بالاسكندرية ط ١ ١٩٤٨.
١٤. د. محمد عبد الحفيظ الشيخ، اثار التدخل الخارجي السلبي في ليبيا وسبل الاتفاق من ماسيه، المركز الديمقراطي العربي، الشرق الاوسط، ٣١/اكتوبر/٢٠١٨.

١٥. ساسين عساف، الصهيونية والنزاعات الاهلية، النزاعات الاهلية العربية (العوامل الداخلية والخارجية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ٢٠٠١.
١٦. شادي فقيه، امبراطورية الغرب الجديد، شؤون الاوسط، العدد ١٢٢، المجلد ١٦، بيروت، ٢٠٠٦.
١٧. صير درويش، داعش النسخة الاكثر تطرفاً للاسلام السياسي، مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية، دمشق، ٢٠١٤.
١٨. عبد الحميد الغانم، الاستراتيجية الامنية الامريكية في العراق: (بغداد: مركز العراق للدراسات (٢٠٠٨).
١٩. عبد سالم عبد الله المالكي، جغرافية العراق دار الكتب للطباعة والنشر، البصرة ٢٠٠٧.
٢٠. علي فارس حميد، الحشد الشعبي ومقاربات الامن الوطني العراقي (دراسة في الدور والصياغات الامنية) في الحشد الشعبي، الرهان الاخير، مجموعة باحثين، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد ٢٠١٥.
٢١. عماد جاد، التدخل الدولي بين الاعتبارات الانسانية والابعاد السياسية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام ٢٠٠٠.
٢٢. محمد علوش، داعش واخواتها: من القاعدة الى الدولة الاسلامية، دار الريس للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٥.
٢٣. محمد يعقوب عبد الرحمن، التدخل الانساني في العلاقات الدولية مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٤.
٢٤. مركز الجزيرة للدراسات التدخل العسكري الانساني فترة ما بعد الحرب الباردة، الدار الغربية للعلوم، بيروت، ط١، ٢٠١٢.
٢٥. معتز الخطيب، تنظيم الدولة الاسلامية: البيئة الفكرية وتعقيدات الواقع، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٤.
٢٦. هادي حسن عليوي، دور السلطة والمجتمع في ترسيخ مفاهيم وسلوك العنف السياسي، مجموعة دراسة (العنف في العراق بين التاريخ الممتد والصحو الطارئ)، مؤسسة مدارك، ط١، ٢٠٠٨.
٢٧. هبة الله احمد بسيوني، الارهاب الدولي واصوله الفكرية وكيفية مواجهته، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٩.

٢٨. ياسر عبد الحسين، الحرب العالمية الثالثة: داعش والعراق وادارة التوحش، شركة المطبوعات للتوزيع

والنشر، بيروت، ٢٠١٥.

ثانياً: الاطاريح والرسائل

١. احمد والي حسين، توظيف فكرة الديمقراطية في الاستراتيجية الامريكية، اطروحة دكتوراه، عرض

الاطروحة، مجلة قضايا سياسية، العدد (٢١-٢٢)، (بغداد، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين،

٢٠١١.

٢. سهى سعيد محمد العزاوي، العنف والارهاب دراسة تحليلية في الطروحات الغربية والعربية

الاسلامية اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.

٣. منال فنجان، الحق في السلام، اطروحة دكتوراه، مقدمة الى المعهد العالي للدكتوراه، الجامعة

اللبنانية، ٢٠١٠.

٤. هشام بن عوض بن احمد آل ابراهيم، سيرة الدولة بين مفهومها التقليدي، ظاهرة التدويل، رسالة

ماجستير مقدمة الى جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٣.

ثالثاً: البحوث والمجلات والمقالات

١. اشرف عبد العزيز عبد القادر، الارتدادات المحتملة لتنظيم داعش على الخليج العربي، جمعية

السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٩/نيسان/ ٢٠١٥.

٢. ايف ما سينغاهم، التدخل العسكري لاغراض انسانية: هل تعزز عقيدة مسؤولية لحماية مشروعية

استخدام القوة لاغراض انسانية؟ المجلة الدولية للصليب الأحمر. المجلد ٩١. العدد ٨٧٦. كانون

الأول. ٢٠٠٩.

٣. ايهاب شوقي، داعش، حضان طروادة الامريكي في التقسيم الجديد لمناطق النفوذ العالمية، وكالة

اخبار اليوم، ١١/ ابريل/ ٢٠١٥.

٤. الظواهري، دماغ القاعدة، بوابة الحركات الاسلامية، ٣ نيسان ٢٠١٤، الرابط:

<https://www.islamist-movement.com/٢٠١٣>

٥. علي اسعد وطفة، الطاقة الاستلابية للعنف الرمزي، مجلة مدارك، العدد (١٧-١٨)، مؤسسة

مدارك للابحاث والدراسات.

٦. علي بكر، التيارات الاسلامية والتحالف الدولي: الموقف والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، العدد

١٩٩، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠١٥.

المنطقة بالنسبة لدول الجوار والدول الاقليمية والمجتمع الدولي برمته لذلك تبين لنا ان التدخل الخارجي انشا محيطا وبيئة اسوء من التي كانت دافعاً وسبباً الى التدخل، هذا ان كان تحت ذريعة دولية مقبولة ناهيك عن التدخل غير المتسم بالمقبولية وان التدخل اصبح بحد ذاته سبباً رئيسياً لتهديد السلم والامن الدوليين واعاد صورة الاحلاف والاصطفافات الدولية المتحادة والمتصارعة والمتنازعة.

٧. نعومي تشومسكي، داعش ثمرة طبيعة لواشنطن والتمويل السعودي الاماراتي (مقابلات وتقارير) تشرين الاول ٢٠١٤، عين العراق نيوز.

٨. وحدة الامن الاقليمي، التداعيات المحتملة لتمدد داعش في المنطقة، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة ١٦/٩/٢٠١٤.

رابعاً: المصادر باللغة الانجليزية

١. Barak Salmoni: Responsible Partnership: the Iraq National Security Sector after 2011. Policy Focus 112, policy Analysis, the Washington Institute, May 2011.
٢. Michael W. Doyle, The Question of Intervention: John Stuart Mill and The Responsibility to protect. Yale University, New York, 2015, p.87.
٣. Michal Igantieff, "whatever happened to responsibility to protect?", National post, 10 December 2008

الخلاصة

خلصنا في هذا البحث الى نتائج عدة واقترحنا توصيات معينة منها :-

اولاً / النتائج

١. ان السيادة واحترامها اصبحت مفهوماً سياسياً مطاطاً ومرناً تشكل بحسب القوة للدولة المتدخلة والمصلحة المتحققة من هذا التدخل، خلافاً للمواثيق والقوانين الدولية المرعية، استناداً لشرعنة مبدأ التدخل تحت مسميات عدة.
٢. التدخل انواع قابلة للتكاثر والتجدد، بدأ بمفهوم التدخل للحفاظ على السلم والامن الدوليين لمنع الدول التي تعتبر مهددة للسلم والامن الدولي من الاخلال بهذا السلم ليصل الى مسميات تحت عنوان الديمقراطية وحقوق الانسان.
٣. مبدأ التدخل لاسباب إنسانية، مبدأ فضفاض خضع لتغيرات وتوجهات سياسية بحثه دون قيد يقيد اطلاقه او محدد يحدد عنوانه ومفرداته، دفع بالدول الكبرى، والتي تعتبر هي الفاعل المؤثر الاكبر في الواقع الدولي، ان تجتهد بتفسير الاغراض الانسانية ليشمل حقوق الانسان في الدولة المستهدفة ونظامها السياسي من حيث اتصافه او عدم اتصافه بالديمقراطية.
٤. من النتائج الخطرة هو اقرار التدخل للدولة المستهدفة عسكرياً او اقتصادياً او سياسياً وان كان بغير غطاء شرعي قانوني من قبل الامم المتحدة، دون ان يكون هناك اي اجراء يواجه هذا التدخل باثاره الكارثية مثل احتلال العراق ٢٠٠٣، وافغانستان ٢٠٠١، او توجيه الضربات العسكرية من قبل حلف الشمال الاطلسي (الناتو) لكوسوفو ١٩٩٩، والتدخل العسكري التركي لشمال العراق وسوريا وليبيا والتدخل الامريكي في سوريا.
٥. التدخل الخارجي باثاره الكارثية التي اعادت العالم الى سياسة فرض الارادات بالقوة وصراع المحاور والتحالفات، بات سبباً اساسياً في اثاره الفوضى والنزعات والاثنية العرقية والطائفية والنزاعات الداخلية المسلحة، وهذا بدوره يسبب خطراً كبيراً على السلم والامن الدوليين.
٦. ان داعش وان كانت ثمرة لفكر متطرف لكنها وليد ارادات سياسية فاعلة في عملية التوازن في موازين القوى الاقليمية والدولية بشكل داعم مالياً واعلامياً ولوجيستياً ومعنوياً وعسكرياً بشكل مباشر وغير مباشر، مما ادى الى تمكينها من بسط سيطرتها على بعض المناطق والايغال في اجرامها.
٧. ان حالة العراق كانت نموذج واضح للارادة السياسية الامريكية، في بناء شرق اوسط جديد يعج بالفوضى (الخلاقة لمصالح امريكا) وتشيع فيه الفتن والنزاعات على اساس اثني وعرقي ومذهبي، مما يهيئ امكانيات تفتيتها وتجزائها ذاتياً، ليجعل منها كيانات ضعيفة بحاجة الى سند خارجي لحمايتها وهذا يضمن بقاء المنطقة ضعيفة الا من(دولة) واحدة تكون مهيمنة ومسيطرة لقوتها وتقدمها وهي (اسرائيل).
٨. ان مواجهة العراق لداعش وكل القوى الارهابية بجهوده، من خلال قواته الامنية والعسكرية والحشد الشعبي اعادت للعراق قدرته على التأثير في ميزان القوى السياسية في المنطقة، مما اجبر العديد من الدول الاقليمية في المنطقة والدول الكبرى كأمريكا الى ان تعيد حسابات اولوياتها في العراق.
٩. ان الدول المتدخلة لا تاتي بحلول للمشاكل، بل هي تديرها وتحسن ادراتها بالشكل الذي يضمن بقاء المشكلة وليس انهائها، ودليله ما حدث في افغانستان في تموز ٢٠٢١ حيث استولت طالبان على جزء كبير من الاراضي بشكل هادئ ومدروس وكما هو مرسوم له، خاصة انه سبق وان تفاوضت امريكا مع طالبان وتجاوزت معها، وهو ما يفسر هذا الهدوء والانسيابية والسرعة في اعادة السيطرة على اكثر اراضي أفغانستان، حالما أعلنت أمريكا الانسحاب منها، فبعد عشرين عام من الخسائر التي تكبدتها افغانستان ابان الاحتلال العسكري لها من قتلى وجرحى وتهدم للبنى التحتية واستنزاف لموارد البلد

وباموال طائلة وديون عملاقة للشركات قيدت الحكومة و مليارات صرفت على الجيش، حتى ينهار كل ذلك بأسرع مما يتوقع.

وهذا ما يؤكد ان التدخل الخارجي لآياتي بطول جديدة مالم تأخذ سياقات التغيير اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً وسائلها وحركتها الطبيعية.

ثانياً / التوصيات

١. التنسيق بواسطة الدبلوماسية الرسمية او الشعبية مع لجنة القانون الدولي في الأمم المتحدة لاعادة النظر في تعريف مبدأ التدخل لاغراض انسانية ووضع ضوابط تقيدته عن اطلاقه وتخصه عن عموميته.
٢. اقامة دعاوى قضائية أمام محكمة العدل الدولية عن الدولة كطرف متضرر من التدخل الخارجي حتى وان كان تحت ذريعة التدخل لاغراض انسانية لمعالجة آثاره سواء بالتعويض العيني او المادي بجبر الضرر.
٣. العراق كطرف تضرر بشكل كبير ومباشر من التدخل الخارجي، سواء كان دولياً من قبل دول او من قبل الارهاب الدولي او العابر للحدود ، نوصي بتوثيق آثار تلك التدخلات باشارك الأمم المتحدة وتسجيلها بوثائقها .
٤. الاستفادة من الجهود الدولية المتعلقة بهذا الصدد على مستوى المساعدة والمساندة والاستشارة و المشاركة بخصوص حالة العراق.
٥. جهود العراق الفريدة في محاربة الارهاب وانتصاراته على داعش تجعله مؤهلاً لملئ الفراغ المعرفي الواقعي بهذا الخصوص وهذا يستلزم تكثيف الجهود داخليا ودولياً على مستوى التثقيف والتدريب من خلال المؤتمرات والندوات والورش والدورات.
٥. تطوير المناهج الدراسية بكل مراحلها لتتضمن مواد تتعلق بمحاربة الفكر المتطرف واحترام حقوق الإنسان واحترام السيادة.

